

114 سلسلة محاضرات الإمارات

الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كويتشان



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البناء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

هيئة التحرير

رئيسة التحرير

عابدة عبدالله الأزدي

حامد الدبابسة

عمود خيتني

سلسلة محاضرات الإمارات

- 114 -

**الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا
في الشرق الأوسط وخارجه
شركاء أم متنافسون؟**

تشارلز كوبتشان

محتوى المحاضرة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

أقيمت هذه المحاضرة يوم الأحد الموافق 29 كانون الثاني/ يناير 2006

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2008

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-00-925-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ccssr.ae

Website: <http://www.ccssr.ae>

مقدمة

أثبت التعامل لعشرات السنين مع الشرق الأوسط أن هذه المنطقة مصدر للخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وفي أثناء الحرب الباردة، احتدم الجدل عبر الأطلسي حول جملة من القضايا؛ بما فيها قناة السويس، والنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، واحتواء إيران. إلا أن هذه الخلافات لم تُضعف العلاقات عبر الأطلسية بفضل التضامن الذي أوجده التهديد السوفيتي في أوروبا. وبأقول نجم الاتحاد السوفيتي، لم تعد المهام المشتركة تستر الخلافات السائدة في مناطق أخرى. ويحتل الشرق الأوسط الآن قمة سلم الأولوية في جدول الأعمال عبر الأطلسي، وهذا ما جعل الخلافات حول السياسة الشرق أوسطية تشتد تعقيداً، وتلعب دوراً رئيسياً في إفساد الوئام بين جانبي الأطلسي عقب الحرب الباردة.

ليس الهدف من هذا التوضيح الإيحاء بأن الآراء المختلفة حول الشرق الأوسط هي المصدر الوحيد للتوتر؛ فقد واجه المجتمع الأطلسي مؤخراً سلسلة من التحديات الجديدة؛ كبلوغ الاتحاد الأوروبي مرحلة النضج، والتباين في الأولويات الاستراتيجية على جانبي الأطلسي، وتلاشي التوجه الدولي الوسطي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقاعد جيل القادة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ممن عايشوا الحرب العالمية الثانية. كما نشأت خلافات جوهرية فيما يتعلق بسياسات الشرق الأوسط، وبرتوكول كيوتو، والمحكمة الجنائية الدولية، ومدى الرغبة في الوحدة الأوروبية. لكن لا شك في أن خلاف جانبي الأطلسي حول الشرق الأوسط يفوق خلافهما حول أي مسألة أخرى.

ما جذور الخلافات الرئيسية في التوجهات الأوروبية والأمريكية نحو الشرق الأوسط؟ تبدأ هذه المحاضرة بمحاولة إقامة الدليل على أن هذه الخلافات تعود إلى جملة معقدة من العوامل الفاعلة، بما في ذلك الإرث الذي خلفه الاستعمار الأوروبي في الشرق الأوسط، والمستويات المختلفة من الرغبة الاجتماعية والعقائدية العارمة بالتحول الديمقراطي، والعوامل السكانية، والتوجهات المختلفة نحو ممارسة التعددية الثقافية، والحساسيات المتباينة للعلاقة بين الكنيسة والدولة، وتنافس جانبي الأطلسي على النفوذ. وقد اجتمعت هذه العوامل لتؤثر في المواقف والسياسات على كل المستويات: لدى نخبة السياسة الخارجية، والبيروقراطية، ووسائل الإعلام، والشعب.

وبعد تفحص مصادر الاختلاف؛ الواحد تلو الآخر، سنقوم في هذه المحاضرة باستكشاف المواقف الأمريكية والأوروبية حيال عدد من مسائل السياسة المختلفة؛ كالعراق، وفلسطين/ إسرائيل، وإيران. ونلمس من التاريخ الحديث حصول تقارب تدريجي في المواقف، مما يوحي أن الفقرة التي سادت جانبي الأطلسي زمناً طويلاً قد تكون في طريقها إلى الحل. لكن لا بد لنا في الوقت نفسه من ذكر أن المواقف المتباينة حول الشرق الأوسط مغللة الجذور في أعماق الأوساط التاريخية والثقافية الأوروبية والأمريكية، مما يعني أن دوام التوترات عبر الأطلسية ليس أمراً بعيد الاحتمال.

ونغادر في القسم الأخير من هذه المحاضرة منطقة الشرق الأوسط، لنستكشف طيفاً أوسع من مصادر ومضامين التوترات عبر الأطلسية التي نشأت في السنوات الأخيرة، ونختتم بجملة من التوصيات لتجديد سياسة التعاون عبر الأطلسي في الشرق الأوسط وخارجه.

مصادر التوتر على جانبي الأطلسي حيال الشرق الأوسط

على الرغم من أهمية المسألة لم يُكتب الكثير في تمحيص السبب الذي يجعل الخلاف ينشب بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا كلما تعلق الأمر بالسياسة الشرق أوسطية.¹ ولذلك، نقدم في هذه المحاضرة معالجة استكشافية إنشائية للطابع للموضوع، ونطرح جملة من الفرضيات المعقولة حول مصادر الخلاف، وليس جملة من الاستنتاجات الجازمة.

أولاً: الإرث الاستعماري

حافظت الدول الأوروبية العظمى، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، على وجودها الاستعماري في الشرق الأوسط عقوداً عديدة، وأسست حكوماتها ومجتمعاتها علاقات وثيقة مع بلدان المنطقة. وكان الوجود الاستعماري الأوروبي في الشرق الأوسط جزءاً مهماً من العقلية الإمبراطورية التي شكلت كلاً من "التفكير الرسمي" والخيال الجماهيري.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تصل إلى المنطقة إلا بعد تاريخ متأخر جداً. ولم ترسخ حضورها الاستراتيجي الرئيسي في منطقة الخليج العربي إلا بعد الثورة الإيرانية، والغزو السوفيتي لأفغانستان. وقد أدى هذان التطوران إلى تشكيل قوات للتدخل السريع، وبناء بنية تحتية عسكرية تمكّن الولايات المتحدة من استعراض عضلاتها في المنطقة كلها. لكن ابتعدت العسكرية الأمريكية، بعكس نظيرتها الأوروبية في العهود المبكرة، عن السكان المحليين، وبقيت في قواعد منعزلة، وقللت من عديدها بشكل عام.

لقد تركت طبيعة الوجود الأوربي في العالم العربي وغرضه ومدته الطويلة إرثاً من الروابط الوثيقة بالمنطقة. وقد يكون هذا الإرث سبباً قوياً للخلاف عبر الأطلسي على السيادة الشرق أوسطية. وفيما يتعلق بالتزاع العربي - الإسرائيلي، نجد أن أوروبا مالت نحو القضية العربية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فمالت نحو إسرائيل. وفي منطقة الخليج العربي، يمكن للمؤسسات الدبلوماسية والعسكرية الأوروبية أن تستفيد من خبراتها وتجاربها في المنطقة بأفضل من نظيراتها الأمريكية. وفيما يتعلق بحرب العراق مثلاً، نجد أن التحليلات الواردة من العواصم الأوروبية كانت أكثر دقة بكثير من مثيلاتها في واشنطن. وكانت المخاوف الأوروبية من احتمالات حصول ردود فعل قومية على الغزو، وتصاعد الإرهاب، والتوتر بين السنة والشيعة والأكراد، ذات بصيرة نافذة أدق بكثير من توقعات واشنطن المغرقة في التفاؤل حيال انتقال سياسي سلس يعقب إطاحة صدام حسين.

ثانياً: تغيير الأنظمة والتحول الديمقراطي

تتبع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا توجهات مختلفة حول مسألة التحول الديمقراطي للشرق الأوسط. ولهذا الاختلاف بعدان: الأول هو أن الولايات المتحدة تفضل تغيير النظام حين تواجه بحكومات تعتقد أنها تمثل تهديداً ما لها؛ بينما يسعى الأوروبيون للتخفيف من حدة سلوك مثل هذه الأنظمة، والحدّ بذلك من التهديد الذي تمثله هذه الحكومات لغيرها.

لقد كان جلّ الدول الأوروبية مستعداً للتسامح مع نظام صدام حسين، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة لذلك. وفي حين جعلت الولايات المتحدة تغيير النظام في إيران هدفاً لسياستها، نجد أن أوروبا مستعدة

للعمل مع النظام الحالي مادام يعمل على التوصل إلى حل وسط حيال المسألة النووية. ويتمثل البعد الثاني في استعداد الولايات المتحدة لممارسة الضغط الشديد من أجل التحول الديمقراطي للشرق الأوسط، فراها تفرض أحياناً عقوبات اقتصادية على أنظمة تفشل في تنفيذ إصلاحات ديمقراطية معينة. وتساند أوروبا أيضاً، من حيث المبدأ، تحول المنطقة إلى الديمقراطية، لكنها تفضل انتهاج أسلوب تدريجي أقل تدخلاً.

يشكل هذا الاختلاف انعكاساً للثقافات السياسية المتباينة على جانبي الأطلسي. فقد اتخذت الهوية السياسية الأمريكية، منذ سنوات نشأتها الأولى، شكل المهمة الديمقراطية.² ولم يكن اللون أو العرق أو الثقافة هو ما حدّد تكوّن الأمة الأمريكية، بل كان التحرر والحرية اللذين ترافقا مع ممارسة الديمقراطية الليبرالية. وقد كان لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون "منارة" تهدي بها دول العالم الأخرى، وأن تنشر نظام حكمها المتفوق ليكون مثلاً يحتذى للدول الأخرى، أو تفرضه بالقوة إذا اقتضت الضرورة. وحددت الولايات المتحدة أيضاً، منذ نشأتها، التحول الديمقراطي منهجاً لإبعاد مصادر التهديد الأمني؛ أي ليس من الواجب احتواء الأعداء فحسب، بل وتحويلهم أيضاً.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها في البدء على تصدير الديمقراطية إلى النصف الأوروبي من الكرة الأرضية. وأعلن "مبدأ مونرو" الأمريكين منطقة تحت هيمنة الولايات المتحدة، وذات ديمقراطية ليبرالية أيضاً، محذرة الدول الأوروبية الاستعمارية من مغبة الوقوف في طريق التحولات الليبرالية في أمريكا اللاتينية.

وقد وسّعت الحرب العالمية الثانية آفاق الطموح الأمريكي. وسعت الولايات المتحدة الأمريكية، بمواجهتها للتهديد الشيوعي السوفيتي آنذاك، لتأسيس أنظمة ديمقراطية، وحمايتها عالمياً. وفي خضم الحرب الباردة، لم يقتصر هدف واشنطن على احتواء الدولة السوفيتية فقط، بل شمل تغيير الأنظمة في الكتلة السوفيتية كلها. وقد أصبح التحول الديمقراطي للشرق الأوسط الآن الهاجس الرئيسي للولايات المتحدة التي تشعر أنه ليس من واجبها احتواء التهديد الذي يمثله التطرف الإسلامي فحسب، بل واستئصاله بالتحول الديمقراطي. وطوال التاريخ الأمريكي، عزز الرؤساء المتعاقبون الدعم المحلي الذي تحظى به سياساتهم الخارجية الطموحة بالدعوة إلى التضحية باسم الحرية. ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى تصدير الديمقراطية، لأن هذه العملية تتعلق بالنموذج الأمريكي للقومية، وتذكي جذوته.

تدخل الثقافة والأعراق واللغة في صلب الهوية الأوربية، وليس القيم السياسية. وخلال العقود الطويلة من الاستعمار، سعت الدول العظمى الأوربية لتفعيل التغيير السياسي والاقتصادي في مستعمراتها، لكنها لم تعاطَ تصدير الديمقراطية، وهذا هو السر في استعدادها للتخلي عن الإمبراطورية دون قتال. ومنذ الحرب العالمية الثانية، تعمل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية معاً في معظم الأحيان على تعزيز الديمقراطية في الخارج. لكن مهمة أوروبا كانت منهجية أكثر من كونها عقائدية. وكانت الدول الأوربية مستعدة بشكل عام للعمل مع الدول التي لا تشكل تهديداً، بغض النظر عن نوع نظامها الحاكم. وقد كان الأوروبيون في أثناء الحرب الباردة أكثر ميلاً من الأمريكيين إلى التعاون مع السوفييت لتخفيف حدة التوترات بين الشرق

والغرب، وخير مثال على ذلك "سياسة الشرق" Ostpolitik الألمانية. وبالنسبة إلى الأوروبيين، كان تأسيس توازن مستقر للقوى وكبح التنافسات هدفين أهم بكثير من تغيير النظام. ونرى مثل هذه التفضيلات جلية اليوم في تقارب أوروبا مع الشرق الأوسط؛ حيث تغطي أهمية التعامل مع التهديدات الأمنية الملحة والحفاظ على توازن مستقر للقوى على تغيير النظام.

ساد الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أيضاً حول الوسائل المستخدمة في السعي للتحويل الديمقراطي. ومرة أخرى، يتجذر الخلاف عميقاً في الثقافات السياسية ذات الصلة على جانبي الأطلسي. وإن تكن شهية الولايات المتحدة إلى إضفاء الديمقراطية قد تفتحت بفعل أصول المثالية القوية، فإنها محدودة بأصول الانعزالية القوية أيضاً. فمن جهة، تفضل الولايات المتحدة النأي بنفسها عن العالم تجنباً للمخاطر والتنازلات التي يمكن أن تنجم عن المشاركة. لكن إذا قررت المشاركة، فإنها تفضل حيثث تنفيذ مسؤولياتها العالمية بسرعة، ودون أن يترتب على ذلك آثار ضارة. وإذا ما نُفذت بالشكل الصحيح، يمكن فرض التحويل الديمقراطي من الخارج، وبعد أن تفرغ الولايات المتحدة من تنفيذها، يمكن العودة حينها إلى معتزها. ولا تتناسب علوم السياسة الأمريكية مع المسارات البديلة؛ أي الإيقاع البطيء للتغيير التدريجي، ولا مع ما يترتب على بناء الأمم من أعباء مرهقة، أو أوجه غموض تكتنف عملية حكم الثقافات الأجنبية وفهم تقاليدها.

لكن أوروبا لا تعاني من جراء مثل تلك الانعزالية التي تفرض التوصل إلى حلول عاجلة. والحق أن أوروبا تفضل عموماً التحويل البطيء والتدريجي إلى الديمقراطية، كما تفضل إشراك الدول المستهدفة في هذه العملية بدلاً من

عزها، مما يحقق التحول السياسي التدريجي بدلاً من التغيير المفاجئ لنظام الحكم. أما المساعدات الاقتصادية، والحوافز المؤسسية، والتجارة والاستثمار، وغرس سيادة القانون في الأذهان، فهي بمجملها العناصر التي تساعد في تحقيق الديمقراطية من الداخل رويداً رويداً. فكما احتاجت الديمقراطية الليبرالية إلى أجيال عديدة حتى تمكنت من ترسيخ جذورها في أوروبا الغربية، كذلك هو الاتحاد الأوروبي في تحليته بالصبر سعيًا لتصدير نموذجها شرقاً وجنوباً.

ثالثاً: القوة السياسية لجماعات الأقليات

غالباً ما تعزو الحكمة التقليدية الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حول الشرق الأوسط إلى الوزن السياسي للمجموعات العرقية في جانبي الأطلسي. وتقول الحجة إن الولايات المتحدة تميل إلى إسرائيل بسبب النفوذ الانتخابي للناخبين اليهود وتأثير اللوبي المالي لإسرائيل؛ ويأن العكس هو ما يحصل في أوروبا؛ حيث تميل دول الاتحاد الأوروبي إلى القضية الفلسطينية، نظراً لضعف نفوذ السكان اليهود، ولكثرة عدد السكان المسلمين، إضافة إلى حدود أوروبا المتاخمة للشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن لوجهة النظر تلك ما يبررها، فإنها ليست سوى تفسير مفرط البساطة لمسألة بالغة التعقيد. فثمة تحيز سياسي موجود على جانبي الأطلسي، لكن القضية تتعلق بطبيعة المجتمع المتعدد الأعراق في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أكثر مما تتعلق بجماعات الضغط العرقية فيها.

وباستخدام لغة المقارنة، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بعمل جيد نسبياً، تمثل في دمج الأقليات كلها في تيار واحد، ومنحهم نفوذاً سياسياً جديراً بالاعتبار. وما من شك في أن الناكخين اليهود يؤثرون في السياسة الأمريكية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الناكخين من أصول إيطالية وكوبية وصينية مثلاً. علماً بأن هذه المجموعات لا تمارس تأثيرها في السياسة بشكل مباشر فقط، بل وبصياغة الخطاب العام أيضاً. فمساندة إسرائيل لا تقتصر على الناكخين الأمريكيين اليهود وحدهم، بل وتمتد لتشمل أمريكيين آخرين ينتمون إلى طيف واسع من الخلفيات العرقية والانتهاآت السياسية. ويمثل المسيحيون الإنجيليون الآن إحدى أشد المجموعات الانتخابية دعماً لإسرائيل في الولايات المتحدة. لقد أسهم الرأي العام الواسع الذي تشكل في البلاد في حشد المجتمع الأمريكي عموماً في صف إسرائيل؛ بغض النظر عن من هو في موقع السلطة في واشنطن وتل أبيب.

وعلى النقيض من الولايات المتحدة الأمريكية، نرى أن المجتمعات الأوربية تمنح الأقليات فيها نفوذاً سياسياً أقل. كما نجد أن معظم الدول القومية الأوربية متجانسة نسبياً، ومقاومة لفكرة أن تتحول إلى مجتمعات من المهاجرين؛ أضف إلى ذلك أن العديد من دول الاتحاد الأوربي تتوقع من المهاجرين فيها أن يندمجوا في جالية وطنية مثالية الطراز، تتخلى عن انتهااتها العرقية أو الدينية البديلة، أو تسمو فوقها على الأقل. وما حظ فرنسا ارتداء رموز دينية علنية في المدارس العامة إلا مثال لهذا الموقف.

لكن حين يتعلق الأمر بالمسلمين خاصة، نجد أن النموذج الأوربي قد فشل في تحقيق أهدافه. فالعديد من مسلمي أوروبا يشعرون بالاغتراب، وأنهم

يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، وأن أثرهم في السياسة الأوروبية ليس محصلة لتأثيرهم القوي في النتائج الانتخابية، بل حصيلة ثانوية لانعدام نفوذهم. وفي فرنسا مثلاً، يبلغ تمثيل المواطنين المسلمين في المناصب العامة نسبة منخفضة تدعو للأسف، كما أن البطالة في صفوف المهاجرين متفشية بشكل كبير. ويشير الإحساس بالحرمان من حقوق المواطنة، وغياب الفرص، مشاعر السخط والاستياء في نفوس المهاجرين، وهو الأمر الذي تحشى الأكرثيات السكانية من أنه قد يؤدي إلى تطرف عنيف.

تبقى مثل هذه التوترات الاجتماعية المناخ للسياسة الأوروبية لتميل نحو القضية الفلسطينية. ويقلد ما يمكن للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي أن يوجب التطرف في صفوف الجاليات المسلمة في أوروبا، نرى أن الحكومات الأوروبية حريصة كل الحرص على ممارسة الضغط في سبيل التوصل إلى تسوية عبر المفاوضات. ويزداد قلق الأوروبيين بسبب قرب أوروبا من الشرق الأوسط جغرافياً، ومن إمكانية حصول المزيد من الهجرات من تلك المنطقة، ومن احتمال حدوث اضطراب سياسي وحصار اقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تدفق اللاجئين إلى بلدانهم.

رابعاً: العلاقات بين الكنيسة والدولة

يشكل التباين في أنماط العلاقة بين الكنيسة والدولة مصدراً آخر للخلاف بين جانبي الأطلسي حول الشرق الأوسط.³ فمعد تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، لعب القانون والتقاليد دورهما في الفصل بين المؤسسات الدينية والسياسية؛ لأن الكثير من المهاجرين الأوائل إلى أمريكا الشمالية كانوا ينشدون الحرية الدينية. وهكذا، قاموا متعمدين بتفصيل بلد يتمتع بعوالم

دينية وسياسية مستقلة. وللمفارقة، أدى الفصل الصارم بين الكنيسة والدولة إلى جعلها دولة دينية بعض الشيء؛ دولة يرتاح الأمريكيون فيها للتأثير غير الرسمي للدين في السياسة. كما أن الساسة الأمريكيين لا يكفون عن الإفصاح عن إيمانهم وعاداتهم في التردد إلى الكنيسة لإغراء الناخبين. كما تلعب الاعتبارات الدينية دورها في صياغة السياسة العامة للعديد من المسائل الاجتماعية، كالإجهاض وزواج المثليين. ولا ينفك الرؤساء الأمريكيون يرددون في ختام خطبهم الرئيسية عبارة: «فليبارك الرب أمريكا».

أما الأوروبيون فلا يشعرون بالراحة كثيراً لإقحام الدين بالحياة السياسية، حتى ولو بشكل غير رسمي. وقد كانت الكنيسة لقرون عديدة قوة سياسية فاعلة في أوروبا كلها، وكان لها دور أحياناً في حياكة الدسائس وممارسة الاضطهاد وإثارة الاضطرابات السياسية وحمامات الدم. وبسبب هذه الخلفية التاريخية، كانت أوروبا حازمة في انتهاج خط علماني مغاير، يلتزم بقيود صارمة على نفوذ المؤسسات والاعتبارات الدينية في السياسة العامة.

ربما كان هذا التباين في الثقافة السياسية عاملاً في تكوين الحساسيات الأمريكية والأوروبية المتباينة تجاه إسرائيل. فالأمريكيون يشعرون بالراحة أكثر مع "دولة عبرية" يلعب الدين فيها دوراً بارزاً نسبياً في قبوله مواطنة إسرائيل وهويتها وسياساتها. وإسرائيل تمثل في المنظور الأمريكي بلداً نجح في دمج الدين بالديمقراطية الليبرالية. وبالمقابل، من الممكن جداً أن الأوروبيين يرون في إسرائيل ما يذكروهم بتلك الحقبة من تاريخهم التي كان الدين فيها مصدراً رئيسياً للصراع الأهلي، وللحروب بين الدول. وفي هذا السياق، قد تكون الخلافات عبر الأطلسية حول الشرق الأوسط متجذرة في المسارات الدينية الفريدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

خامساً: التنافس على النفوذ

إن الخلافات عبر الأطلسية حول الشرق الأوسط هي نتاج أيضاً للمنافسة على النفوذ الإقليمي. وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في بعض الأحيان على أهداف متقاطعة ليظهر كل منهما قوته، ففدا الشرق الأوسط في بعض الأحيان حلبة يتحايّل فيها جانباً الأطلسي للفوز بالمكان والمكانة.

وفي ضوء عدم التوازن في القوة المادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فمن الأرجح أن تلعب أوروبا هذه اللعبة ضد الولايات المتحدة، وليس العكس. ونتيجة للعلاقات الطويلة بين أوروبا والشرق الأوسط، يمثل الشرق الأوسط بالنسبة إلى أوروبا المنطقة التي يمكنها أن تلعب فيها دور القوة الموازنة للولايات المتحدة، ولو جزئياً. ونرى هذه الآلية جلية في الشؤون الاقتصادية والسياسية والأمنية على السواء؛ حيث تتنافس الشركات الأوروبية والأمريكية للحصول على حصص لها في أسواق المنطقة.

ولعل من بين العواقب المؤسفة لمثل هذه المناورة أن الأمريكيين والأوروبيين كانوا في بعض الأحيان يتبادلون الاتهامات، وينسب كل طرف الدوافع الخاطئة إلى سلوك الطرف الآخر. وخلال الحشد للحرب على العراق مثلاً، افترضت واشنطن أن تأنيب باريس لها لم يكن القصد منه سوى عرقلة السياسة الأمريكية. وفي الواقع، كانت تقديرات فرنسا للمضاعفات المحتملة للحرب صادقة ودقيقة. وعلى النقيض ذاته، غالباً ما يتهم الأوروبيون واشنطن بالانحياز الجارف لإسرائيل، مع أن واشنطن قد تكون صادقة في السعي حينها لتحقيق تسوية دائمة. ومن الممكن أن تتجمع مثل هذه

الأشكال من سوء الفهم بعضها فوق بعض لدى كل طرف، فتآكل بذلك ثقة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في أن لكل منهما شريكاً موثقاً على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي.

وكما هو مشروح في الجزء الأخير من هذه المحاضرة، أضحى التنافس عبر الأطلسي في الشرق الأوسط جزءاً من تنافس دينامي وجيوبوليتيكي أشمل بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا نشأ منذ نهاية الحرب الباردة. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ونشوء اتحاد أوروبي يتمتع بالمزيد من الحرية والاستقلالية، ومع بروز الدور الأحادي الجانب لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، اجتمعت هذه العوامل معاً لتثير توترات عبر أطلسية شاملة، وليس حول الشرق الأوسط فحسب.

جوانب الالتقاء

برغم التاريخ الطويل للتوتر عبر الأطلسي حول الشرق الأوسط، نشأت مؤخراً بعض الدلائل التي تشير إلى التقاء سيامي محتمل. ومع أن الوضع في العراق مازال غير مستقر أو مؤكد، يبدو جانباً الأطلسي على استعداد لنبد الانتقادات اللاذعة العلنية التي أحاطت بالحرب. وكفّت العواصم الأوروبية عن انتقاد قرار شن الحرب والتعامل غير المتقن للاحتلال. وتقبلت واشنطن حقيقة أن المشاركة الأوروبية في التحالف تضضاء. كما أن إدارة الرئيس بوش لم تعد تعمل على عزل فرنسا وألمانيا والدول الأوروبية التي رفضت إرسال قواتها إلى العراق.

نشأ مستوى غير معتاد من التلاقي أيضاً حول عملية السلام في الشرق الأوسط. فجانباً الأطلسي كلاهما يبحثان عن طرق لعزل حماس، ويواصلان

في الوقت نفسه العمل مع الرئيس محمود عباس، ويسعيان لتقديم معونات اقتصادية وإنسانية كافية للشعب الفلسطيني. وقد رحبت أوروبا والولايات المتحدة بانسحاب إسرائيل من غزة، وشجعتا على تحقيق انسحابات مماثلة من الضفة الغربية. وصحيح أن الأوروبيين يضغطون بشدة للعودة إلى خريطة الطريق، وللتوصل إلى انسحاب من خلال المفاوضات، وأن واشنطن قد تكون أكثر تعاطفاً مع إجراء إسرائيلي أحادي، لكن الملاحظ أن المسافة الفاصلة بين جانبي الأطلسي حول عملية السلام أقصر مما تبدو. أضف إلى ذلك، أنه بالرغم من الخلافات الأولية التي نشأت حول الحرب الأخيرة بين "حزب الله" وإسرائيل، فقد توصلت فرنسا والولايات المتحدة في النهاية إلى إيجاد أرضية مشتركة كانت كافية لهما لأخذ زمام المبادرة، والتفاوض لإنهاء الحرب في لبنان برعاية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بإيران، تعمل الترويكا الأوروبية (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) بانسجام مع واشنطن منذ أوائل عام 2005. وبعد وقت قصير من بداية الرئيس بوش ولايته الثانية، وافقت إدارته على دعم الموقف التفاوضي للاتحاد الأوروبي. وفي ربيع 2006، وافقت واشنطن على الدخول في مفاوضات مباشرة ومتعددة الأطراف مع طهران تهدف إلى تقديم حوافز جديدة تغرياً لتعليق برنامجها النووي. وقد لعب التخوف الأمريكي من تصدع الوحدة عبر الأطلسية، بسبب إيران، دوراً مهماً في إقناع إدارة بوش بالدخول في مفاوضات رسمية.

بقي أن نتظر لنرى ما إذا كان التلاقي الأخير حول السياسة الشرق أوسطية سيكون دائماً أو مؤقتاً. ومع أن الزمن وحده هو الكفيل بالجواب،

فئة أسباب تدعونا للاعتقاد أن هذا المستوى غير المعتاد من الاتفاق سيكون مؤقتاً؛ لأنه حصيلة ثانوية لجملة من الظروف الخاصة والطارئة، وليس تلاقياً دائماً للأفكار.

حتت الخصومة الحادة والمستفحلة بين جانبي الأطلسي، بسبب الحرب على العراق، كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على العمل بجهد لإصلاح ذات البين. وقد أدركت إدارة الرئيس بوش أن موقفها غير المبالي بالخلفاء كان خاطئاً، وأنها بحاجة إلى مساعدة أوروبا في العديد من الجهات المختلفة. فحرب العراق أحدثت انقسامات عميقة داخل أوروبا، واتضح للعديد من دول الاتحاد الأوروبي أنه حري بها ألا تضطر إلى الاختيار بين أوروبا والتحالف الأطلسي. فقد بدا احتمال العيش في مرحلة ما بعد "العصر الأمريكي" أقل جاذبية مما توقعه مؤيدو "التعددية القطبية". وإدراك هذه المفاهيم هو ما جعل إدارة بوش والحكومات الأوروبية كلتيهما تحسنان التصرف على الدوام، وبالتالي تتعاونان حيال إيران، وما كان هذا ليحصل لولا ذلك الإدراك الجيد.

وبالنسبة إلى عملية السلام، كان الخلاف الأخير بين جانبي الأطلسي حصيلة ظروف متعددة. فوفاة ياسر عرفات مهدت الطريق أمام حكومة فلسطينية جديدة أشد تصميمياً على الدفع باتجاه حل يشتمل على دولتين، وعلى منع وقوع هجمات انتحارية ضد إسرائيل. وأضاف قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرييل شارون، الانسحاب من غزة زخماً جديداً إلى عملية السلام. وقربت هذه الأحداث مجتمعة بين السياستين الأمريكية والأوروبية. وهكذا، كان التغيير الذي أحدثته الظروف في المنطقة أقوى مما تخضعت عنه

السياسة الأمريكية أو الأوروبية. لكن إذا سلكت التطورات اتجاهاً معاكساً، فقد يصبح التعاون عبر الأطلسي أشد إرباكاً. إذا بقيت حماس في السلطة مثلاً، واستمرت في رفضها للحل المستند إلى دولتين، فمن المحتمل حيثئذ أن تمضي إسرائيل قدماً في عملية الفصل الأحادي الجانب، وأن تسعى منفردة إلى رسم حدود جديدة تفصل بينها وبين الضفة الغربية. وإذا ما أدت مثل هذه التطورات إلى جهود سياسي وعنف متزايدة، يصبح احتمال ظهور الخلافات الحامية عبر الأطلسي من جديد أمراً وارداً جداً.

من المبكر جداً توقع ما إذا كان التعاون الأمريكي - الأوروبي في التفاوض مع إيران سيؤدي في النهاية إلى حل دبلوماسي دائم. فإن تحقق هذا الحل فلا ريب في أن مثل هذا النجاح سيعزز الثقة على جانبي الأطلسي، مما يمكن الطرفين من العمل معاً لتحقيق أهداف مهمة في الشرق الأوسط. لكن إذا كانت النتيجة جهوداً نهائياً مع إيران، فثمة احتمال كبير حينذاك أن تؤدي مسألة البرنامج النووي الإيراني إلى نشوء خلاف رئيسي آخر على جانبي الأطلسي. ومن غير المحتمل أن يدعم الأوروبيون حظراً اقتصادياً شاملاً، ومن غير المحتمل أكثر أن يؤيدوا شن ضربات جوية عليها. ونظراً لأن احتمال انفراد الأمريكيين بالعمل وحدهم وارد جداً، فقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بالعلاقات عبر الأطلسية بشكل أشد مما حصل بصدد الحرب على العراق.

خلاصة القول أن الخلافات عبر الأطلسية حول الشرق الأوسط مهمة، ولا أمل في زوالها. وتزداد حدة هذه الخلافات أو تقل وفق التطورات السلبية أو الإيجابية التي تشهدها المنطقة. ونظراً لأن أصول هذه الخلافات ترجع إلى تباين التجارب التاريخية، والثقافات والأنظمة السياسية، فمن المحتمل أن

تظل الخلافات على السياسة الشرق أوسطية، كما كانت في الماضي، مصدراً رئيسياً للتوتر على جانبي الأطلسي في المستقبل.

خارج الشرق الأوسط: مصادر التنافس

على جانبي الأطلسي وتداعياته

ستتوسع في هذه المحاضرة الآن لتفحص التغيرات الأوسع التي لحقت بالعلاقات عبر الأطلسية منذ سقوط جدار برلين. ونستفحص في التحليل التالي المصادر الجيوبوليتيكية للتوتر عبر الأطلسي، ثم نتقل لاستكشاف انعكاسات هذا التوتر، ونختتم بأفاق تجديد الشراكة الأطلسية.

أولاً: نهاية الحرب الباردة، ونهوض أوروبا، وأحداث 11 سبتمبر

كانت الثنائية القطبية إبان الحرب الباردة، وما نتج منها من مواقف جيوبوليتيكية طارئة، أهم مصادر التعاون عبر الأطلسي. فقد أدى التهديد العسكري الذي مثله الاتحاد السوفيتي إلى إنشاء تحالف عسكري مضاد اتخذ شكل منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو). ومنح التفوق الأمريكي الذي لا يبارى، ضمن مجموعة عبر الأطلسي، الأوروبيين حوافز قوية لقبول العمل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والاستفادة من استعدادها للعب دور الضامن الاستراتيجي لأوروبا. فقد ساعد اجتماع الغطاء الأيديولوجي للقطبية الثنائية وتلاحم النظام الأطلسي ووجود الشيوعية السوفيتية في إنتاج هوية غربية حصرية تستند إلى القيم المدنية، والأسواق الحرة، والحكم الديمقراطي. ومن ثم نظمت الضغوط الجيوبوليتيكية أمور السياسة

الداخلية، مما أدى، للمرة الأولى، إلى تشكيل تحالف مؤلف من حزبين سياسيين يصطف خلف التوجه الدولي الحر للولايات المتحدة الأمريكية. وكانت السياسة الوسطية الناتجة [في النظام السياسي الأمريكي] متوافقة مع التحالفات المعتدلة التي كانت تتشكل لتحكم أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد وفر دعم الحزبين [الأمريكيين] للتوجه الدولي الحر أيضاً أساساً لحضور أمريكي في زمن السلم في أوروبا، ولدور رئيسي لواشنطن في بناء المؤسسات الدولية، وتكامل الأسواق الأمريكية والأوروبية؛ وهي بمجملها عوامل عمقت الروابط المجتمعية على جانبي الأطلسي.

أضعفت نهاية الحرب الباردة الأسس الجيوبوليتيكية للتعاون عبر الأطلسي بشدة. وفي غياب تهديد خارجي مشترك، لم تعد أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد إحداها على الأخرى في الدفاع عن مصالحها الأمنية ذات الأولوية المتقدمة. واستمر حلف الناتو في الوجود كتحالف عسكري بالاسم فقط، وانتهى تفويضه الدفاعي الجماعي بشكل أساسي الآن؛ إذ غدا تركيزه الرئيسي على مهام خارج حدوده.

وأدت نهاية الحرب الباردة أيضاً إلى تآكل المصدر الثاني من مصادر التضامن عبر الأطلسي؛ أي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا. كما عمل أفول نجم الاتحاد السوفيتي على تعزيز الميزة الملموسة - إن كان ثمة ميزة - لتفوق الولايات المتحدة على حلفائها الأوروبيين. فتفكك حلف وارسو، وانهيار الاقتصاد الرومي، زادا التفوق الأمريكي، مما جعل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المتفلتة من عقابها.

ومع ذلك، من الغريب أن نجد أن بداية القطب الواحد قد توافقت مع انخفاض فعال في القوة المؤثرة للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا. ومرد ذلك الانخفاض إلى ثلاث آليات عملت معاً:

الأولى، أن الأولويات الاستراتيجية الأمريكية تبدلت من أوروبا إلى الشرق الأوسط وشرق آسيا، مما صرف التفكير والتدبير عن المسرح عبر الأطلسي. وقد تزايدت وتيرة هذا التحول ومداه بعد أحداث 11 سبتمبر؛ إذ أدت الهجمات الإرهابية إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقود حملة عسكرية في أفغانستان وأخرى في العراق. ونظراً لمتطلبات هذه المهمة في الشرق الأوسط، مقرونة بلزوم إعادة الضبط والتكيف التي خلصت إليها الولايات المتحدة في مراجعة الوضع الإجمالي لقوتها، نجد أن الوجود العسكري الأمريكي الرئيسي في أوروبا هو في طور الرحيل عن القارة. والنتيجة هي أن النفوذ الفاعل لواشنطن أخذ بالانحسار.

أما الآلية الثانية فوثيقة الصلة بما سبق، وهي أن تأثير القوة العسكرية الأمريكية يتضاءل في أوروبا في وقت السلم. وفي ظل واقع جيوبوليتيكي لا يعتمد الآن على الردع في المحافظة على الاستقرار، فقدت فاعلية القوة العسكرية كثيراً من قيمتها. وبالعكس؛ فإن الفاعلية التي تحققها القوة الاقتصادية تزداد بنسبة مطردة. فعلى الصعيد الاقتصادي، نرى أن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هما في موقع الند للند. وينتج كل منهما من المنتجات الوطنية ما يساوي نحو 10 تريليونات دولار سنوياً، كما رسخ اليورو موقعه كعملة احتياطية عالمية، وتصل نسبته في احتياطات القطع الأجنبي لدى المصارف المركزية الوطنية إلى 20٪ تقريباً.⁴

وتمثلت الآلية الثالثة في أن تفكك الاتحاد السوفيتي قد هباً الأرضية لزيادة رقعة الاتحاد الأوروبي وعدد أعضائه. وعلى الرغم من النكسات التي منيت بها المعاهدة الدستورية لأوروبا في ربيع 2005، برفض فرنسا وهولندا لها، فقد عمق الاتحاد الأوروبي شخصيته الجماعية منذ انتهاء الحرب الباردة. وعملت المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي على تعزيز صلاحياتها. ونجح الاتحاد الأوروبي في طرح عملة موحدة، كما قدمت مقترحات تنص على أن يكون للاتحاد الأوروبي وزير خارجية وسلك دبلوماسي. ومع أن هذه المقترحات قيد الانتظار الآن، بسبب رفض المعاهدة الدستورية، فإنها قد توضع موضع التطبيق في نهاية الأمر. وقد وسع الاتحاد الأوروبي عضويته لتشمل 25 دولة، بما فيها جملة من الديمقراطيات في أوروبا الوسطى. وأسهمت هذه التوسعة في امتداد رقعة الاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق، وفي منحه تحكماً جديداً بمنطقة القلب القاري الجيوبوليتيكية لأوروبا، ونفوذاً لا مثيل له على عدد من الأعضاء المتوقع انضمامهم من أوروبا الشرقية وجنوب الشرقية.

عزز الاتحاد الأوروبي إحساسه بالاستقلالية. كما فرض الطموح الجماعي نفسه في جدول أعماله الدبلوماسي الذي يتسم بالمزيد من الإصرار والاستقلالية. وقد صدقت أوروبا على بروتوكول كيوتو الخاص بتغير المناخ، وعلى نظام روما الأساسي الذي يؤسس للمحكمة الجنائية الدولية؛ وذلك على الرغم من معارضة واشنطن الصريحة. وقادت فرنسا وألمانيا جهوداً نجح في منع إضفاء صفة الشرعية الدولية على الحرب التي شنت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق. كما حل الاتحاد الأوروبي محل الولايات المتحدة

كحكم دبلوماسي رئيسي في منطقة البلقان. لكن قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية لم تواكب طموحاته السياسية، وهذا ما تمثل واضحاً في عجز الاتحاد عن إحلال السلام في البلقان دون مساعدة الولايات المتحدة. ومع ذلك، تمضي عمليات الإصلاح والتكامل الخاصة ببرامج الدفاع الوطنية قدماً، وإن يكن ذلك بوتيرة بطيئة جداً.

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إلحاق المزيد من الضعف بالأسس الجيوبوليتيكية للمجتمع عبر الأطلسي، وذلك بتعريض الهوية المشتركة لهذا المجتمع للتآكل. فغياب الشعور الواضح بما يسمى "الطرف الآخر"، الذي قدمته الشيوعية السوفيتية، أدى إلى إصابة الهوية "الغربية" الحصرية بالتآكل. وفي الواقع، تساءل العديد من المحللين عما إذا كانت الديمقراطيات الغربية لا تزال تشكل مجتمعاً سياسياً له معنى، بعد أن كان بعضهم قد أعلن "نهاية الغرب". لكن المشكلة ليست مجرد مشكلة تدهور أو لامبالاة، فجهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى نشر الحجاج المؤيدة لتقوية الاتحاد، مقترنة بالسخط الشعبي على السياسة الخارجية لإدارة الرئيس بوش، حثت بعض النخب الأوروبية على طرح الولايات المتحدة بأنها "الطرف الآخر" الجديد الذي على الاتحاد الأوروبي أن يحشد قوته ضدها. وليست الدعوات إلى عالم متعدد القطبية، وإلى اتحاد أوروبي يقوم بدور الثقل الموازن للولايات المتحدة الأمريكية، مجرد خطابة، لأن الصيغة الجديدة للخطاب تعكس الدرجة التي عاد بها منطق توازن القوى إلى العلاقات بين جانبي الأطلسي.

أسهمت نهاية الحرب الباردة في استفحال الشعور بالعداء بين جانبي الأطلسي من خلال تسريع وتيرة تآكل التوجه الدولي الحر في الولايات

المتحدة الأمريكية. ولا ريب في أن انقسام عرى تحالف الحزبين الذي ساند هذا التوجه من الحرب العالمية الثانية حتى تسعينيات القرن العشرين كان ناتجاً جزئياً من التوجهات السياسية العلمانية غير المرتبطة بالتغير الجيوبوليتيكي. فتقاعد جيل الحرب العالمية الثانية من الحياة السياسية الحافلة بالنشاط، والاستقطاب المتزايد في السياسة الأمريكية، ونمو القوة السياسية المؤيدة للقلب القاري الشعبي على حساب السواحل الحرة، جميعها عوامل لعبت دورها في تقويض الدعم الذي كان يحظى به التوجه الدولي الحر.

ومع ذلك، يعد التغير في النظام الدولي مسؤولاً أيضاً عن إعادة ضبط السياسات المحلية الخاصة بالسياسة الخارجية. وقد اتخذ تحالف الحزبين الذي ساند التوجه الدولي الحر شكله في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، الذي استغل التهديدات المتمثلة بألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية لتأسيس مركز معتدل كانت له الغلبة، لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، في وجه متفقيه من أنصار التوجهين الأحادي والانعزالي. وحافظت الحرب الباردة على ذلك المركز المعتدل بحزبيه؛ وعملت الضرورات الجيوبوليتيكية على هندسة الانضباط السياسي المتعلق به.

فور انتهاء الحرب الباردة، أخذ هذا التحالف المركزي يتفكك. وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين، كان الرئيس كلنتون يواجه كونجرس لا يلين، كونجرس ما فتئ يفضل السياسات الحزبية على السلوك المسؤول للعلاقات الخارجية.⁵ وقد عملت نهاية الحرب الباردة أيضاً على تضخيم الأثر السياسي في تغير الأجيال. فالأمريكيون الممتنون إلى أعمار تلي الحرب الباردة لم يجر تلقينهم مبادئ السياسة الخارجية التي اعتنقها الأكبر منهم سناً. وبتقاعد جيل الحرب العالمية الثانية، يتقاعد معهم التوجه الدولي الحر.

أدى التغير الذي لحق بجوهر السياسة الخارجية الأمريكية وبنبرتها إلى زيادة حدة التوترات بين جانبي الأطلسي، فتطور ما كان مجرد انحراف في العلاقة إلى صدع مفتوح. كما تحول مركز الجاذبية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقصى اليمين في أوروبا. وتقلص الآن القاسم المشترك بين الحزب الجمهوري الأمريكي والمسيحيين الديمقراطيين الذين يشكلون التيار الغالب في أوروبا. وتؤمن الولايات المتحدة وأوروبا بأنماط مختلفة تماماً من التوجه الدولي، حيث تبقى نزعات واشنطن الأحادية الجانب في توتر دائم مع تفصيل أوروبا لتعددية الأطراف. وقد برزت نتائج انعدام التوافق هذا بوضوح على جدول أعمال السياسة عبر الأطلسية.

لقد ضاعفت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 تقريباً حجم كل التأثيرات التي تلت نهاية الحرب الباردة. وازداد البون بين الأولويات الاستراتيجية الأوروبية والأمريكية اتساعاً، وهي التي كانت متباعدة أصلاً. وكان للحكومة الأمريكية ونظيراتها الأوروبية آراء متباينة حول مصادر التطرف الإسلامي، وأفضل الطرق لمحاربته. ورفضت واشنطن عرض الناتو للمساعدة في إطاحة نظام طالبان في أفغانستان، مما شكل ضربة حقيقية للدفاع الجماعي. وحين التفتت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك إلى نظام صدام حسين في العراق، دون تفويض من الأمم المتحدة، نظر العديد من الأوروبيين إلى الحرب على أنها تصرف غير شرعي وأحادي الجانب، حتى في تلك البلدان الأوروبية التي ساندت حكوماتها الغزو. وشكلت أحداث 11 سبتمبر المأساوية ضربة أيضاً للتوجه الدولي الحر في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أوجت الهجمات مشاعر الغضب القومية، وصبت في

مصلحة الأصوات الأشد تطرفاً على حساب الأصوات المعتدلة، وعززت الاستقطاب الحزبي.

ثانياً: تداعيات الخلاف بين جانبي الأطلسي

شكلت نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر الفصيل الأساسي في العلاقات بين جانبي الأطلسي. وعلى الرغم من أن الدبلوماسية الخرقاء والنزعات السياسية المحلية أسهمت في إضعاف التعاون، فإن المصدر الرئيسي للتوتر كان التغير الجيوبوليتيكي والآلية التنافسية التي تمخضت عنه. وفيما يتعلق بجوهر الخلافات في السياسة ومستوى العداء، لا يمكننا إلقاء اللوم في الخلاف بين أوساط أي مجتمع أمني على العوامل السياسية. وللأسباب المبينة أدناه، سنجد أن الخلاف الذي نشب بين جانبي الأطلسي يشكل نقطة تحول حاسمة في نظام الأمن الأطلسي الذي ساد خلال الحرب الباردة وتسعينيات القرن العشرين.

اختلفت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها الأوروبيين الرئيسيين، ولاسيما فرنسا وألمانيا، حول مسائل أساسية تتعلق بالحرب والسلام. ولم تكن حرب العراق هي المرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية التي تظهر فيها مثل هذه المواقف المتباينة حول استخدام القوة. فلاشك أن أزمة قناة السويس وحرب فيتنام أثارتا خلافات حادة بين جانبي الأطلسي. لكن، كما ذكرنا آنفاً، ظهرت هذه الخلافات وسط مواجهات الحرب الباردة. وهذا يعني أن الأثر السيامي للخلافات في السياسة تجاه بلدان العالم الثالث أخرستها مصالح وأهداف مشتركة تقع في صميم مسرح الأحداث الاستراتيجية. لكن الانقسام حول العراق ظهر وأوروبا لا تعاني تهديداً نظامياً، فتسببت الرؤى

الاستراتيجية المتعاكسة التي نشأت حول العراق في حدوث شرخ جوهري في كيان الوحدة عبر الأطلسية. وقد غدا واضحاً في الحال أن الاهتمامات الأمنية الأمريكية والأوروبية لم تعد كلاً لا يتجزأ.

والقضية الأهم هنا أن ألمانيا وفرنسا لم تمتنع عن مساندة الحرب فحسب، بل وشتا حملة للحؤول دون حصول الولايات المتحدة الأمريكية على دعم مجلس الأمن الدولي. وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على استعدادهما لحرمان الولايات المتحدة من الحق الشرعي في السعي للقيام بعملية عسكرية رأتها واشنطن ضرورية لحماية مصالحها الأمنية الرئيسية. ويعني نجاح ألمانيا وفرنسا في مساعهما هذا أن اثنين من حلفاء الولايات المتحدة المقربين منها لعبا دوراً حاسماً في عرقلة مسار حرب رئيسية تقودها.

أخذت مضامين ذلك التصرف بعداً تجاوز الرمزية الدبلوماسية. فلو كان مجلس الأمن الدولي وافق على قرار ثان يميز الحرب، لربما تسنى للولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية حشد تحالف عسكري ضخم جداً للحرب، ولكان من الممكن لقوة ضخمة أن تلعب دوراً لا يستهان به في المراحل المبكرة من الاحتلال، مما يساعد الولايات المتحدة على تهدئة الأوضاع في البلاد، وإبطال مفعول التمرد. ولكان من الممكن حينها أن توافق تركيا على السماح للقوات الأمريكية بفتح جبهة شالية. ولو تسنى للعملية العسكرية أن تحظى بغطاء من الشرعية الدولية، لحققت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية مشاركة أكبر بكثير في الحكم وإعادة الإعمار بعد الحرب. كما كان من الممكن أن تحظى الحرب بدعم أكبر من داخل الشرق الأوسط نفسه، وكان من شأن ذلك أن يحدّ من قدرة الحرب

على تأجيج التطرف واستقطاب المزيد من المتطرفين. وباختصار، لا شك في أن التصرفات الدبلوماسية التي اتخذتها فرنسا وألمانيا لمنع الحرب أدت إلى تحميل الولايات المتحدة الأمريكية تكاليف طائلة بالأموال والأرواح.

بعد الدور المحدود الذي مارسه الناتو في العراق شهادة أخرى تضاف إلى سجل التغير الذي لحق بنظام الأمن الأطلسي. والناتو هو حجر الرحي ظاهرياً في ذلك النظام الأمني، لأنه المؤسسة التي يقصد منها تنسيق العمل المشترك دفاعاً عن المصالح المشتركة. ولربما كانت فرنسا وألمانيا، والأعضاء الآخرون في التحالف المضاد للحرب، صائين تماماً في اعتقادهم أن التهديد الذي مثله عراق صدام حسين لا يشكل مبرراً لشن الحرب. لكن في غمرة التمرد والفوضى التي أعقبت سقوط بغداد، لم يكن بوسع تلك الدول المكابرة وادعاء أن المصالح الأمنية الأمريكية الرئيسية لم تكن معرضة للخطر. فمع تعرض الجنود الأمريكيين للموت كل يوم تقريباً، وتأرجح وحدة العراق بين الحياة والموت، كان بديهياً أن الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة ماسة إلى المساعدة.

وبرغم أن سبعة عشر عضواً في الناتو أرسلوا قواتهم بشكل فردي إلى العراق، فإن تسعة أعضاء آخرين امتنعوا عن ذلك، من بينهم فرنسا وألمانيا. والأهم من ذلك أن العنصر المؤسسي والرمزي المحوري في النظام الأطلسي، أي الناتو نفسه، بقي بعيداً، وكل ما يفعله هو حشد الإرادة للمساعدة في تدريب قوات الأمن العراقية. وستروي هذه المشاركة الهامشية للناتو، في أتون أزمة هذه الجسامة تواجهها الولايات المتحدة في العراق، مجلدات عن التآكل الذي حل بالتضامن الأطلسي.

كان التحول الذي ظهر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه التكامل الأوروبي دليلاً آخر على التحول الذي لحق بنظام الأمن الأطلسي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى إدارة كلتون، كانت واشنطن مؤيداً صلباً للتكامل الأوروبي. وكانت رؤية الحكومة الأمريكية أن من شأن هذا التكامل أن يمنح أوروبا مناعة ضد حروب مستقبلية قد تنشأ بين دولها القومية، وأن ينتج في النهاية اتحاداً يمكن أن يكون شريكاً اقتصادياً واستراتيجياً أكثر قوة للولايات المتحدة.

غيرت واشنطن مسارها بحدة بعد الانقسام حول العراق، وسعت لتطبيق سياسة شق الصف. فقد عملت إدارة الرئيس بوش على زرع الشقاق بين الأعضاء المؤيدين للحرب والمعارضين لها داخل الاتحاد الأوروبي، من خلال مكافأة مسانديها بمنحهم وعوداً وعقوداً مربحة في العراق، ومعاقبة متقديها بالعزلة. واعتنقت الحكومة الأمريكية أيضاً رأياً سلبياً كلياً بالتكامل الأوروبي، ومردّة ذلك قلقها من إمكانية أن تؤدي أي سياسة خارجية وأمنية مشتركة مثلاً إلى منع واشنطن من كسب دعم أعضاء الاتحاد الأوروبي منفردين، حين تدعوها الحاجة إلى ذلك، كما حصل في حالة حرب العراق. لقد كان الأوروبيون في القرن التاسع عشر يأملون أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية اتحاداً مهلهلاً وضعيفاً، بل وكانوا يفضلون أن ينجح الجنوب في الانسحاب من الاتحاد رسمياً، كي يبقوا متفوقين على أمريكا الشمالية. ومنذ حرب العراق، تبنت الولايات المتحدة منطقاً مماثلاً من توازن القوة تجاه الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً، خضعت الأسس المحلية لنظام الأمن الأطلسي لتغيير جوهري. فقد مهد الحديث عن التضامن والشركة الطريق للانفصال، لا بل

وللمعارضة أيضاً. وينطبق ذلك أيما انطباق على أوروبا التي وقفت النخب فيها عقوداً عديدة مع واشنطن كوسيلة لاكتساب الشرعية السياسية.^٦ لكن الأمر تغير الآن، وإدراك مدى التغير الذي حدث، ما علينا إلا أن نلاحظ كيف كان المستشار الألماني يقود حملته الانتخابية للمنصب بالنأي بنفسه عن واشنطن، وليس بالوقوف في صفها. فالتحالف الألماني - الأمريكي الذي اكتسب هالة من التبجيل منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى عهد المستشار الألماني هيلموت كول تعرض لسقوط مثير، بل وللتشويه أيضاً، وذلك منذ أن اختلفت ألمانيا مع واشنطن حول العراق. وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام في أوروبا قدراً كبيراً من الشك بالسياسة الخارجية الأمريكية، وانخفاضاً شديد الانحدار في نسبة المواطنين الذين يحملون في أذهانهم انطباعات طيبة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن آراء الأمريكيين بأوروبا لم تخضع لمثل هذا التحول العميق. وما زالت انطباعات معظم الأمريكيين عن حلفائهم الأوروبيين التقليديين طيبة. لكن استخفاف وزير الدفاع الأمريكي دونالد ريمفيلد بأوروبا ونعته لها بـ "أوروبا القديمة"، وكلام روبرت كاجان الشهير عن الضعف الأوروبي، ومواقف اليمين الاستخفافية بالتكامل الأوروبي، تشكل بمجملها صورة مغايرة تماماً للماضي. وحتى أولئك الأشخاص الأكثر اعتدالاً، ككاتب العمود الصحفي توماس فريدمان، أضافوا جميعاً إسهاماتهم البلاغية إلى لغة العداء بين جانبي الأطلسي، حين أشاروا إلى فرنسا عام 2003 بأنها "عدو" الولايات المتحدة.⁷

من الممكن أن يتحسن التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في المستقبل. لكن لن يكون بالإمكان تفهم مشكلات

السنوات القليلة الأخيرة على أن هذه هي حال "السياسة كالعادة"، لأنها تشكل تآكلاً جدياً في التضامن عبر الأطلسي، ونتيجة حتمية لتداعي نظام الأمن الأطلسي.

ثالثاً: إعادة بناء الشراكة

إن النكسات التي لحقت بطبيعة التعاون عبر الأطلسي ومدهاء ليست اضطراباً مؤقتاً، ولا ناتجاً ثانوياً لسياسات إدارة الرئيس بوش سرعان ما ستزول، بل هي دليل على أن البيئة الجيوبوليتيكية والسياسة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية تخضعان لتغيرات في الصميم، وعلى أن النظام الأطلسي سيقى متوتراً، بغض النظر عن بيده زمام السلطة في واشنطن.

إن النظام الأطلسي الجديد الذي ينشأ ليس بالضرورة مدعاة للهلوع. فإزال التعايش السلمي والتعاون عند الطوارئ يقدمان الأساس اللازم لنظام مستقر بمنأى عن الصراع العسكري، إن لم نقل حتى عن مجرد التفكير بمثل هذا الصراع. والتعاون يشر بالاستمرار على العديد من الجهات، إذ تتمتع منطقة عبر الأطلسي بشبكات ومؤسسات فائقة العمق والاتساع تفوق ما كان موجوداً في فترة الحرب فيها. ولا يزال هناك اعتماد متبادل بعمق بين جانبي الأطلسي في كل ما يتعلق بالتكامل التجاري، والقوات العسكرية التبادلية، والتعاون في إنفاذ القانون، والمجال الاستخباري.

لقد ساعد مثل هذا الاعتماد المتبادل في التعافي الجزئي للعلاقات بين جانبي الأطلسي خلال الولاية الثانية للرئيس جورج بوش، إذ قام فور إعادة انتخابه بزيارة بروكسل؛ وأكد دعمه للوحدة الأوروبية والشراكة عبر

الأطلسية. وبعد أن واجهت الولايات المتحدة الأمريكية شحاً في الموارد بسبب احتلالها للعراق، اكتشفت واشنطن من جديد حاجتها إلى شركاء دوليين. وردّ الاتحاد الأوروبي ودوله بالمثل في الشطر الأعظم من عملية إصلاح ما فسد بين الطرفين. وكانت النتيجة حصول تعاون براجماتي انسحب على جملة من المسائل، أبرزها: إيران، وأفغانستان، والنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. ومن هذا المنظور، يمكننا القول إن الديمقراطيات الأطلسية قد تكون في طريقها إلى "الحالة السوية"، وهي نظام يفقد الألفة والتلاحم الفريدين اللذين سادا سنوات الحرب الباردة، لكنه مع ذلك يتمتع بمنافع العلاقات السلمية، والتكامل الاقتصادي، والأمثلة المألوفة عن التعاون السياسي والعسكري.

لتعظيم الإمكانات التعاونية لهذا النظام الناشئ، بوسع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الحصول على مبتغاهما بضبط المؤسسات عبر الأطلسية وفق الوقائع الجديدة. فإذا كانت تحالفات الدول الراغبة، وليس الناتو ككل، هي الوسيلة الرئيسية للتعاون الأمني، يصبح من المجدي حينها إصلاح الناتو بالتخفيف من صرامة قاعدة الإجماع، مع عدم المساس بالمادة الخامسة التي تنص على الالتزام بالدفاع الجماعي عن منطقة التحالف. لكن نظراً لأن جلّ المهام المرتقبة للناتو ستقع خارج منطقتها، مما يعني أن أعضاء محددين هم الذين سيكونون قادرين على المشاركة بهذه المهام أو راغبين بتنفيذها، فلا بد من وجود المزيد من المرونة في تنسيق مثل هذه العمليات، وإلا سيتم النظر إلى الجهود المستقبلية لتنظيم أي تحالفات خاصة على أنها إهانة لتعددية الأطراف، وليس حلقات في سلسلة العمل الجماعي البراجماتي.

أضف إلى ذلك أن على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تحقيق المزيد من الاستفادة من مجموعات الاتصال غير الرسمية، وهو نموذج أثبت قيمته في التعامل مع دول البلقان، وإيران، والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

يمكن تعزيز التعاون الأطلسي بزيادة توسيع الصلات الأوروبية - الأمريكية. وثمة الكثير من الأولويات عبر الأطلسية غائب من جدول أعمال الناتو المقتضب، وذلك على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يألو جهداً في تعميق شخصيته الجماعية حول المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، وإن يكن ذلك ببطء شديد. وعلى الاتحاد الأوروبي في هذا السياق أن يسارع إلى توحيد صوته بدرجة أكبر حول المسائل الأمنية، وأن يمتلك القدرة العسكرية اللازمة لدعم هذا الصوت. ومن شأن تحقيق التقدم على الجبهة الدفاعية أن يساعد أوروبا في تعزيز استفادتها الفاعلة من الفرص المتاحة للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية. وستكون واشنطن مستعدة للإصغاء إلى المخاوف الأوروبية بمزيد من الانتباه، إذا كان لدى الاتحاد الأوروبي أشياء مهمة يمكن أن يقدمها لقاء تنازل أمريكي. وستحصل الولايات المتحدة بالمقابل على المساعدة التي تحتاجها للاضطلاع بمسؤولياتها العالمية. أما الأوروبيون فيحصلون على النفوذ الذي ينشدونه واللازم لتحقيق الميول الأوروبية لموازنة السياسة الأمريكية.

وحتى مع عمليات الضبط تلك، سيبقى نظام الأمن الأطلسي يحفل بالاضطراب أكثر كثيراً مما كان عليه في ذروة التحالف. وهذا يعني أنه على الديمقراطيات الأطلسية أن تتعلم كيف تحسن الاتفاق على نقاط الخلاف. ومن المحتمل أن يدب الخلاف بين أوروبا الولايات المتحدة الأمريكية حول

العدالة الدولية، والمؤسسات الدولية، وحول السياسات تجاه روسيا، والشرق الأوسط، وشرق آسيا. لذلك لابد للجانب الأطلسي من إيجاد طرق يجتوبان بها الاختلافات في الرأي التي مستنشا لا محالة، ومجدان بها من آثارها. وعلى الجانبين كليهما بذل كل جهد ممكن لتجنب المواجهات السياسية المفتوحة، كذلك التي ظهرت حول العراق. كما يجب عليهما طرح خلافاتهما الجوهرية عبر القنوات الدبلوماسية وليس في المؤتمرات الصحفية. وعلى المسؤولين وصائغي الأفكار، على السواء، أن يحترسوا من استخدام عبارات الماضي القريب الطنانة في العلن، ولا سيما بين الأمريكيين والأوربيين الأحدث سناً، الذين يتمون إلى أعمار تلي تاريخ سقوط جدار برلين؛ لأن لغة المنافسة الحامية لها القدرة على استقطاب المواقف، وعلى تحويل الخيال إلى حقيقة.

ما زالت العلاقات الأطلسية تمر بمرحلة انتقالية، ومن المبكر جداً أن نقدر على إدراك المعالم البارزة التي ستميز الحقبة التي تنشأ حالياً. ومع ذلك، سيكون من الحكمة أن يقر الأكاديميون وصانعو السياسات على حد سواء بأن النظام الأطلسي قد مر بالفعل بنقطة تحول تاريخية حرجة، وبأن التحالف القوي الذي كان موجوداً في العقود الخمسة الماضية لم يعد له وجود الآن. ويادراك تلك الحقيقة وضبط الآمال وفقاً لها، يتحقق أفضل وعد بترسيخ شراكة أطلسية جديدة، وإن تكن أكثر بساطة؛ إضافة إلى أنها تعمق التعاون عبر الأطلسي في الشرق الأوسط.

الهوامش

1. هناك كتابات كثيرة ركزت على الخلاف عبر الأطلسي الدائر حول الشرق الأوسط، لكن الكتابات التي سبرت أغوار مصادر الاختلاف حول السيادة تجاه الشرق الأوسط قليلة جداً. وللإطلاع على مراجعة جيدة لقضايا السيادة، انظر:

Ivo Daalder, Nicole Gnesotto and Philip Gordon (eds), *Crescent of Crisis: US-European Strategy for the Greater Middle East* (Washington, DC: Brookings, 2006).

2. للإطلاع على مقارنات أمريكية - أوروبية، انظر:

Josef Janning, Charles Kupchan, and Dirk Rumberg (eds), *Civic Engagement in the Atlantic Community* (Gutersloh: Bertelsmann, 1999).

وللإطلاع على كتابات تتناول الولايات المتحدة الأمريكية، انظر:

Scymour Martin Lipset, *American Exceptionalism: A Double-Edged Sword* (New York, NY: W.W. Norton, 1996); and Everett Carl Ladd, *The American Ideology: An Exploration of the Origins, Meanings and Role of American Political Ideals* (Storrs, CT: Roper Center for Public Opinion Research, University of Connecticut, 1994).

3. انظر:

Kenneth D. Wald, *Religion and Politics in the United States* (New York, NY: Rowman & Littlefield, 2003).

4. انظر:

International Monetary Fund (IMF), *Annual Report 2004*, September 30, 2004, p. 103, Appendixes, table I.2.

5. على سبيل المثال، طالما كان مجلس الشيوخ يرفض التصديق على التعيينات الدبلوماسية التي كان يجريها الرئيس كلتون. كما أنه صوت ضد معاهدة حظر الاختبار الشامل (CTBT) على الرغم من استعداد الرئيس كلتون لسحبها من الدراسة.

6. تعد فرنسا استثناء بارزاً، لأن مواجهة واشنطن بجرأة غدت موضحة العصر ومغرية سياسياً طوال معظم الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لكن حتى في فرنسا نفسها

الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه: شركاء أم متنافسون؟

لم تكن معاداة واشنطن حياً بتعرض الشراكة الأطلسية للخطر، وإنما بسبب الخلافات بينهما حول المسرح السياسي.

7. انظر:

Thomas Friedman, "Our War With France," New York Times, September 18, 2003.

نبذة عن المحاضر

الدكتور تشارلز كويتشان زميل أول ومدير الدراسات الأوربية في مجلس العلاقات الخارجية. وهو أيضاً أستاذ الشؤون الدولية في كلية الخدمة الخارجية وقسم الإدارة الحكومية بجامعة جورج تاون. وقد شغل الدكتور كويتشان منصب مدير الشؤون الأوربية في مجلس الأمن القومي في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس كلتون. وقبل انضمامه إلى مجلس الأمن القومي، عمل في وزارة الخارجية الأمريكية ضمن فريق تخطيط السياسة. أما قبل خدمته في الحكومة، فكان أستاذاً مساعداً لمادة العلوم السياسية في جامعة برينستون.

وفي جملة الأعمال التي نشرها الدكتور كويتشان، بالإضافة إلى العديد من المقالات في الشؤون الدولية والاستراتيجية، كتبه الآتية:

The End of the American Era: U.S. Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-first Century (2002); *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order* (2001); *Civic Engagement in the Atlantic Community* (1999); *Atlantic Security: Contending Visions* (1998).

نال الدكتور كويتشان إجازة في الآداب من جامعة هارفرد، ودرجتي الماجستير والدكتوراه في الفلسفة من جامعة أكسفورد. كما عمل بصفة متخصص زائر في مركز الشؤون الدولية بمعهد دراسات الحرب والسلام التابع لجامعة كولومبيا، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، ومركز الدراسات والبحوث الدولية في باريس، ومعهد دراسات السياسة الدولية في طوكيو.

صدر من سلسلة محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين
مالكولم ريفكند
2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل
د. رضوان السيد
3. اتفاقية الجات وأثارها على دول الخليج العربية
محمد سليم
4. إدارة الأزمات
د. محمد رشاد الحملاوي
5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي
لينكولن بلومفيلد
6. المشكلة السكانية والسلام الدولي
د. عثمان السيد حسين
7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج
د. محمد مصباح
8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية
خليل علي حيدر
9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان
بيتر أرنيث
10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية
د. رضوان السيد
11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية
د. جمال زكريا قاسم
12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها
هاني الحوراني
13. التعليم في القرن الحادي والعشرين
د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام العربية
محمد عارف
15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة
دانييل سافران
16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
العقيد الركن / محمد أحمد آل حامد
17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»
نغية من الباحثين
18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني
صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود
19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي
د. شبل تحمي
20. العلاقات الفلسطينية - العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي
د. خليل شقالي
21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة
د. ديفيد جارنم
22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
د. سليمان القلبي
23. الحركات الإسلامية في الدول العربية
خليل علي حيدر
24. النظام العالمي الجديد
ميخائيل جورباتشوف
25. العولمة والأقلية: اتجاهان جديدا في السياسات العالمية
د. ريتشارد هيجوت
26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم
د. ديفيد جارنم
27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟
د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبينيف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال بنند السويدي

الواء الركن حبي جمعة الهاملي

سعادة المغير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العمومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم تقاء؟

د. علي الأمين المزروعى

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل ايكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جويسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والتأثيرات

د. ريتشارد روبينسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستاز

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكبائية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحمد بسماويل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عبدان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارتم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة

الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جويسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي-الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

ألواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة
د. راسم محمد الجمال
53. التغيرات الأصرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي
د. سعد عبدالله الكبيسي
54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية
د. جواد أحمد العناني
55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات
د. محمود صادق سليمان
56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
د. محمد عبدالرحمن السومري
57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار
د. بسيموني إبراهيم حمادة
58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية
د. يوسف الحسن
59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
د. أحمد جلال التتمري
60. غسل الأموال: قضية دولية
مايكل ماككونالد
61. معضلة المياه في الشرق الأوسط
د. غازي إسماعيل رابعة
62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة
د. جون ديوك أنتوني
63. السياسة الأمريكية تجاه العراق
د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية - الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات
د. رغيد كاظم الصلح
65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب
د. عبدالوهاب محمد المسيري
66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات
د. فتحي محمد العقيلي
67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة
د. سعد عبدالرحمن البازعي
68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان
د. مقصود الحسن نوري
69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما
د. روبرت سنايدر
70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي
شارل سان برو
71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية
د. جمال سند السويدي
72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
د. محمد البرادعي
73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية للدولة الإمارات العربية المتحدة
د. وليم رو
74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟
د. جون إسبوزيتو
75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي
د. أحمد شكارة
76. الإبحار بدون مرسة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي
د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو
مارك جينويت
78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص
د. إبراهيم عويس
79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي
د. محمد عمارة
80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية
جون دينمان وميكي ريسي وسويت كاربوز
81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية
السفير عيد كامل الروضان
82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحروب الكبرى وعواقبها
د. كيتشي فوجيوارا
83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل
خليل علي حيدر
84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل
د. فاتح عبد الجبار
85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي
جراهام فولر
86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان
د. وليد مبارك
87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي: التحديات والفرص
د. رودني ويسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير
- د. نادر فرجاني
89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي
- د. أحمد شكارة
90. تشكيل النظام السامي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- جيمس راسل
91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر
- د. مسعود ضاهر
92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات
- إيلين ليسون
93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي
- ديفيد م. مالون
94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية
- جيمس نوبز
95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟
- د. أحمد الطيبي ومحمد بركة
96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية
- د. أحمد شكارة
97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق
- كينيث كاتزهران
98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا
- كريس سميت

99. العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:

دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. هي الحاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي

بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية - الإيرانية: نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فليمنت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاثي ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية: هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه:

شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبيتشان

قسمة اشتراك في سلسلة «محاضرات الإمارات»

الاسم :
المؤسسة :
العنوان :
ص.ب : المدينة :
الرمز البريدي :
الدولة :
هاتف : فاكس :
البريد الإلكتروني :
بده الاشتراك: (من العدد: إلى العدد:)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 درهماً	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع التقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص.ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)
البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae
الموقع على الإنترنت: <http://www.ecssr.ae>

• تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بده الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب. 4567، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة. هاتف: +9712-4044541، فاكس: +9712-4044542
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-00-925-2



9 789948 009252

7.730
56
839



0646377

مركز الدراسات والبحوث